تراجع عائدات الحكومة من الصادرات النفطية إلى ١٨٥ مليون دولار في مايو 2012 م

■ ،،كتب/علي البشيري

بلغ إجمالي عائدات الحكومة من الصادرات النفطية خلال شهر مايو٢٠١٢م نحو١٨٥ مليون دولار مقابل ٥٣٦ مليون دولار في شهر ابريل ٢٠١٢م ويتراجع يبلغ ٣١٥ مليون دولار .وأرجع البنك المركزي اليمني في تقريره الشهري انخفاض العائدات إلى انخفاض الكمية المصدرة إلى ١,٧ مليون برميل في مايو مقابل ٤,٤٨ مليون برميل في ابريل. وكانت الحكومة قد حققت زيادة في عائداتها من الصادرات النفطية خلال العام المنصرم ٢٠١١م بنحو ٨٠٠ مليون دولار. وارتفعت عائدات حصة الحكومة من الصادرات النفطية خلال الفترة يناير- ديسمبر٢٠١١م إلى ٣ مليارات و٥٠١ مليون دولار وذلك من مليارين و٦٥٢ مليون دولار خلال نفس الفترة من العام ٢٠١٠م .وأوضح التقرير أن الزيادة في عائدات الحكومة من قيمة حصتها من الصادرات النفطية يرجع إلى ارتفاع متوسط سعر النفط خلال عام ٢٠١١م إلى ١١١ دولاراً مقارنة مع ٧٩,٨ دولار في ٢٠١٠م . ولفت إلى أن حصة الحكومة من الكمية المصدرة شهدت انخفاضا طفيفا ،حيث وصلت إلى ٣١ مليون برميل مقابل ٣٣ مليون برميل خلال نفس الفترة ويعتبر النفط من أهم مصادر النقد الأجنبي لليمن ،فضلا عن أنه يعتبر قطاعاً اقتصادياً هاماً حيث يسهم بنحو ثلث الناتج المحلي الإجمالي .

تراجع نمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ١٩,١٪ في عام ٢٠١١م

■ ،،خاص / الثورة

أظهر تقرير حكومي أن الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي حقق معدل تراجع يقدر بـ١٩,١٪ في عام ٢٠١١م مقابل نمو قدره (٧,٨ ٪) في عام ٢٠١٠ م .

ويعود التراجع الكبير في الناتج المحلي الإجمالي إلى الأزمة التي مرت بها بلادنا خلال العام الماضي ٢٠١١م وما نتجت عنها من آثار سلبية على كافة الأنشطة الاقتصادية.

وكان معدل النمو المتحقق خلال الفترة ٢٠٠٧م – ٢٠٠٩م قد بلغ متوسطه السنوي حوالي ٤,٦٪ ، وكان للقطاعات الاقتصادية غير النفطية الدور الرئيسي في تحقيق النمو، حيث نمت خلال الفترة٢٠٠٧–٢٠٠٩م بمعدل سنوي متوسط ٧,٤ ٪ فيما تراجع الناتج المحلي الحقيقي للقطاع النفطي خلال ذات الفترة بمعدل سنوي بلغ حوالي –٨,٩ ٪.

انخفاض الأصول الخارجية للجهاز المصرفي بـ ١٠,١ مليار ريال في مايو ٢٠١٢م

■ ،،خاص/الثورة

سجلت الأصول الخارجية للجهاز المصرفي خلال شهر مايو ٢٠١٢م انخفاضاً بنحو ١٠,١ مليار ريال وبنسبة ٠,٧٪ .

وأظهرت إحصائية حديثة صادرة عن البنك المركزي أن صافي الأصول الخارجية للجهاز المصرفي انخفضت إلى تريليون و٣٥٦ مليار ريال في مايو ٢٠١٢م مقابل تريليون و٣٦٦ مليار ريال في نهاية ابريل ٢٠١٢م.

وكان تقرير حكومي قد أشار إلى أن صافي الأصول الخارجية أثر على العرض النقدي بدرجه متذبذبة خلال الفترة ٢٠٠٧–٢٠٠٩م حيث ارتفع الأثر التوسعي لمعدل نمو الأصول الخارجية من ٣,٥٪عام ٢٠٠٧م إلى ٧,١٪ عام ٢٠٠٨ ثم انخفض إلى سالب ٢,٧٪ نهاية ٢٠٠٩م، ما عكس نقصا في صافي الأصول الخارجية للجهاز المصرفي بالسالب بواقع ٤٩,٧ مليار ريال عام ٢٠٠٩م مقارنة بالعام السابق، نتيجة لانخفاض حصة الحكومة من صادرات النفط من ٤٣٩٦ مليون دولار عام ٢٠٠٨ إلى ١٩٥٨,٨ مليون دولار عام٢٠٠٩ . وفي جانب صافي الأصول الخارجية للبنوك التجارية والإسلامية كان هناك انخفاض في معدل النمو بالسالب ٢,١٪ عام ٢٠٠٧ ارتفع إلى١٠,٥٪ عام ٢٠٠٨ ثم ارتفع بشكل كبير نهاية عام ٢٠٠٩م محققا معدل نمو بلغ ٤٥,٢٪.

تعطى للحيوانات في الخارج وللإنسان في اليمن

التمور الفاسدة..تغرق السوق المحلية

قدوم شهر رمضان المبارك يكشف الستار عن قضية كبيرة تضر بالمستهلكين اليمنيين دون غيرهم من المسلمين.. فعل لا أخلاقي وغش يقدم عليه بعض ضعاف النفوس ، يتمثل استيراد تمور مخالفة وبعضها مخصصة علفاً للحيوانات ،ليقوموا بعدها بإعادة تعبئتها وخلطها بأفضل أنواع التمور ليبيعوها للمستهلك اليمني على أنها تمور صالحة ، فيما يقوم البعض الآخر من تجار التمور في تحويل التمور التي مضى على تخزينها إلى عجينة تمر ليخلطها مع تمر سليم ومن ثم يبيعها على المصانع التي تستهلكها في الصناعات التحويلية كالبسكويتات والحلويات وغيرها في خطوة أقل ما توصف به أنها جريمة.

استطلاع/عبدالله الخولاني

تشهد تجارة التمور في اليمن هذه الأيام انتعاشاً وإقبالاً كبيراً من جانب المواطنين، في وقت ينافس فيه الباعة المتجولون المحلات المتخصصة في بيع التمور كما أن بعض العاملين في السوق يدلسون على المواطن لجهله بأصناف التمور فيقومون بتغيير نوعية الاصناف من خلال اللواصق التي يتم وضعها على العبوات (التنك) وطريقة التعبئة في التنك لها أضرار كبيرة فبعد مرور شهر أو شهرين يبدأ بالصدأ.

شاي وتمر

المستهلك اليمني مغلوب على أمره أصبح حقل تجارب لكل السلع الفاسدة والمنتهية الصلاحية .

رئيس جمعية حماية المستهلك فضل منصور يؤكد أن الجمعية سبق وأن طالبت الجهات المعنية بضرورة أن يكون دخول تلك التمور بطريقة صحيحة وأن تكون معلبة آلياً ومختوم على أكياسها آلياً بالبلاستيك وليس الورق، ومطابقة للمواصفات والمقاييس ، لتكون استحالة إزالتها ومن ثم يعرف مصدر التمر ، وأن تكون العبوة بأوزان معقولة ، أما أن تدخل التمور بأوزان عشرة كيلو وتكون التمور خاماً ، فهذا مجال خصب لأصحاب النفوس الضعيفة للتلاعب بها، وهذا ما هو حاصل وبصورة مستمرة منذ سنوات ،

مشيرا إلى أن هناك أنواعاً من التمور تدخل في شوالات من المحتمل تكون ملوثة أو تموراً مخصصة كأعلاف للحيوانات كما أن هناك معامل محلية تقوم بخلط التمور الجديدة والقديمة وخلطها بالشاي ويتم إعادة تعبئتها وبيعها على أنها تمور جديدة

وشدد منصور على ضرورة التحرك السريع والعاجل والقوي من قبل وزارة التجارة والزراعة ومصلحة الجمارك وهيئة المواصفات والمقاييس لمنع دخول هذه النوعيات من التمور الخام والمخالفة للمواصفات ،

خلط

وكشف الحاج محمد الذيفاني عن قيام بعض تجار التمور بشراء التمور المستوردة المخالفة ، ويضيفون معها بعض التمور التالفة والمخزنة التي مضى على بعضها عدة سنوات ، ومن ثم يقومون بفرمها وتحويلها إلى عجينة تمر تباع في السوق بسعر زهيد .

ضبط

من جهته أكد مدير عام هيئة المواصفات والمقاييس وضبط الجودة وليد عثمان رفض الهيئة دخول أكثر من ألف طن من التمور المخالفة للمواصفات .

مشيرا إلى أن الهيئة أصدر التعميمات والمواصفات الخاصة بالتمور على التجار والجهات الحكومية المعنية من أجل التعاون ومنع دخول أي من هذه التمور المخالفة

واضاف عثمان أن الهيئة ستقف بالمرصاد بمن يحاول إدخال أي سلعة مخالفة للمواصفات.

موضحا أن الهيئة ومن خلال تنفيذها للحملة الاستثنائية ستتعامل بحزم مع المخالفين وفقا للقانون وبما يحافظ على صحة المستهلك اليمني .

تحذير

وكان وزير الصناعة والتجارة الدكتور سعد الدين بن طالب قد أكد أن الوزارة حريصة على منع دخول السلع الفاسدة والمغشوشة عبر المنافذ الجمركية عبر تفعيل آليات الهيئة العامة للمواصفات والمقاييس، لكنه عبر عن العجزه عن الحيلولة دون تهريب تلك البضائع عبر الحدود الواسعة للبلاد، مشيراً في مؤتمر صحفي إلى جهود كبيرة تبذلها الوزارة لإعادة الثقة وبناء مصداقية هيئة المواصفات والمقاييس الذي قال إنه يحتاج إلى وقت.

هيئة المواصفات تضبط أكثر من ألف طن..وحماية المستهلك تؤكد خلط التمر بالشاي محليا

تأخر الموسم

وعزا مستوردو التمور الارتفاع القياسي في أسعارها هذا العام في اليمن إلى تأخر موسم الحصاد الفعلي للتمور في السعودية ، مما ساهم في ارتفاع قياسي للأسعار في السوق اليمنية نتيجة لارتفاع الطلب وتدني حجم العرض.

وعزت الغرفة التجارية ارتفاع أسعار التمور في السوق المحلية إلى تأخر موسم الحصاد في السوق السعودية والتي سيتزامن مع الأيام الأولى لشهر رمضان

ويشير مسح ميزانية الأسرة الصادر عن الجهاز المركزي للإحصاء إلى أن إنفاق اليمنيين على التمور بلغ ٨مليارات ريال وهذا يعني تضاعف الإنفاق مع ارتفاع الأسعار. وتتراوح أسعار التمور في السوق المحلية بين ٨٠٠٠–١٠٠٠٠ريال للعبوة الكبيرة و٣٠٠٠–٤٠٠٠ريال للعبوات الصغيرة والمتوسطة .

وأرجع متعاملون وتجار في سوق التمور في اليمن، ارتفاع أسعارها إلى انعكاس طبيعي لارتفاع أسعار المواد الغذائية والاستهلاكية في الأسواق اليمنية في الشهر الفضيل، مما أثر في أسعار التمور.

رأي اقتصادي

الأزمة السياسية وأثرها الاقتصادي

د. أحمد اسماعيل البواب
ahmedalbawab@hotmail.com

■ ،، شهد القطاع المالي والمصرفي اليمني بصفة خاصة خلال عام ٢٠١١م تباطؤاً في نسب نمو مؤشرات القطاع المصرفي والمالي المعتادة كمحصلة مرتقبة لضعف النمو الاقتصادي العام وتقلص الانفاق الاستثماري للحكومة، لكن التحسن في الأجواء السياسية منذ ٢١ فبراير ٢٠١٢م والنجاح المشهود الذي حققته الانتخابات الرئاسية وانخراط الحكومة مبكراً في إقرار موازنة تعد عنوانها بمباشرة معالجة الأزمة المحورية واتجاه المؤشرات من الجمود والتراجع إلى التقدم الإيجابي، وعودة مؤشرات الودائع والنمو وتحقيق معدلات نمو قياسية مقارنة مع النشاط الاقتصادي، وتوجه المصارف إلى قطاع التجزئة والانخراط والتوسع في هذا المجال لتنامي حاجة السوق إلى هذا النوع من الخدمات، فالمصارف والمؤسسات المالية اليمنية تتعاطى مع قاعدة عريضة من الزبائن.

وبفعل الدينامية التي يتميز بها العمل المصرفي نجد أن المصارف والمؤسسات المالية اليمنية وجدت في قطاع الصيرفة بالتجزئة مجالاً رحباً للتوظيف والاستثمار، وقبلها تم اعتماد سياسات واستراتيجيات حديثة في هذا المجال، أنتجت مجموعة متكاملة من الخدمات والمنتجات التي تلبي الاحتياجات المتنامية لمختلف شرائح المجتمع اليمني، وبالتالي فإن المصارف والمؤسسات المالية اليمنية تسعى بصورة دائمة إلى ابتكار المزيد من الأدوات والمنتجات القابلة للتسويق، وبما يتناسب مع طبيعة الاحتياجات المستقبلية، وبالأخص في مجال الصيرفة الإلكترونية، التي تشهد تطورات متسارعة بهدف الارتقاء بالعمل المالي والمصرفي إلى أقرب مستوى من الصناعة المصرفية الإقليمية والدولية المتطورة والتعامل معها، سواءً كانت مخاطر التسليف أو مخاطر ماكرواقتصادية والتمتع بأعلى مقومات السلامة في وجه أي انعكاسات أو خسائر قد تلحق به جرّاء أي تطورات اقتصادية أو سياسية سلبية.

استعراض تقارير مستوى تحصيل الإيرادات الزكوية بحجة

■ ،،حجة/سبأ

ناقش لقاء بمديرية عبس محافظة حجة أمس برئاسة أمين عام المجلس المحلي بالمحافظة أمين صالح القدمي مستوى تحصيل الإيرادات الزكوية.

وتطرق اللقاء، الذي ضم مدير عام مكتب الأوقاف والإرشاد بالمحافظة يحيى جحاف ومدير عام مكتب الواجبات محمد عبده حجر ومدراء عموم المديريات المستهدفة ومدراء فروع الواجبات والأوقاف بالمديريات، إلى الجوانب المتعلقة ببدء العمل بمشروع تجديد عقود التأجير لأراضي وعقارات الأوقاف بالمديريات التهامية والساحلية.

واستعرض اللقاء التقارير المتعلقة بمستوى التحصيل للموارد الزكوية والمعوقات التي تواجه أعمال التحصيل وسبل تجاوزها.

وشدد اللقاء بخصوص مشروع تجديد التأجير لأراضي الأوقاف على ضرورة قيام الخطباء والمرشدين بواجبهم التوعوي في ارشاد المواطنين في تأدية الأمانة التي بأيديهم من مستحقات الأوقاف على أكمل وجه دون إنقاص والمحافظة عليها من الضياع أو التلف، داعياً إلى التفاعل الإيجابي مع المشروع الذي يأتي في إطار خطط وبرامج مكتب الأوقاف للنهوض بأدائه الفني والإداري.

وأكد أمين عام محلي المحافظة على العاملين في الأوقاف والواجبات استشعار مسؤوليتهم الدينية تجاه هذه الأمانة التي يجب أن تحظى بتفاعل الجميع، لافتاً إلى ضرورة تحصيل الموارد وفقاً للأوعية المتاحة، وأن يتحمل مكتبا الأوقاف والواجبات مسؤولية متابعة وتوريد الإيرادات في حينها إلى خزينة الدولة دون محاباة أو مماطلة.